

## بيان صحفي

# اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية يعززان تعاونهما دعماً للتكامل الإقليمي لبلدان اتحاد المغرب العربي

الرباط، 27 نوفمبر 2019- قام كل من مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتوقيع مذكرة تفاهم في هذا الشهر.

تهدف هذه الشراكة الجديدة إلى الارتقاء بتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة للبلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا). كما أن الهدف من هذا الاتفاق كذلك هو إقامة إطار للتعاون التقني بين المؤسستين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، يتمثل ترسيخه الاستراتيجي في النهوض بالتكامل الإقليمي في المغرب العربي. وفي هذا الإطار، تتقارب بشكل كبير المحاور الإستراتيجية لتدخل كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية وتتركز على دعم التكامل الاقتصادي والمالي للفضاء المغربي، من خلال تطوير المبادلات والاستثمارات البينية المغربية واستغلال إمكانات النمو الناجم عن التكامل.

وبمناسبة التوقيع، صرحت السيدة ليليا هاشم نعاس، مديرة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشمال أفريقيا، قائلة: "سوف يمكّن هذا الاتفاق من تسهيل التبادل، بين منظمّتنا، للبيانات الماكرو-اقتصادية والمالية والاجتماعية القيام المشترك بإنجاز دراسات قطاعية وتشخيص اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي. إنه سيعمل أيضاً على تطوير تبادل الخبرات والمهارة من أجل تحليل أكثر تفصيلاً لحالة اقتصادات وأسواق بلدان اتحاد المغرب العربي.

وبشأن الإنجازات المرجوة من هذا التعاون، قال السيد نور الدين زكري، مدير عام البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية: "إن هذا الاتفاق يتماشى مع استراتيجية البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية للتعاون المؤسسي والشراكة المعززة مع المنظمات المالية الدولية الرئيسية ومؤسسات التنمية الإقليمية، في مجال التكامل الإقليمي في المغرب العربي".

تتمثل مهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تأسست عام 1958 في النهوض بتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، ودعم تسريع التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي للقارة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الإفريقي 2063 وتسهيل التكامل الإقليمي والتعاون الدولي من أجل تنمية القارة.

البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الذي تأسس عام 2015، هو بنك استثماري مخصص لدعم التكامل الاقتصادي والمالي لمنطقة المغرب العربي. ويعمل البنك بشكل خاص على تطوير التبادلات والاستثمارات البينية المغربية، ودعم المشاريع ذات الاهتمام المشترك في البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، وتشجيع حركة رأس المال في جميع أنحاء المنطقة المغربية.

وقد أقيم حفل رسمي في مقر مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشمال أفريقيا بالرباط في 13 نوفمبر لتقديم مذكرة التفاهم، بحضور السيد سامي مولاي، مدير قطب الدراسات الاقتصادية والتعاون في البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية.